حتمية إصلاح ميزانية الجماعات المحلية تحقيقا للتنمية الشاملة
– الميزانية التشاركية أنموذجا–"

The inevitability of reforming the local communities budget to achieve inclusive development - participatory budget as a model -

إيمان دمبري، دكتوراه في العلوم(شعبة الحقوق)، جامعة باجي مختار عنابة

imenedambri@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى أهم التدابير في إصلاح الجماعات المحلية بُغية تحقيق التنمية الشاملة، ويتعلق الأمر بآلية الميزانية التشاركية باعتبارها من أحدث آليات الديمقراطية التشاركية لصنع القرار التنموي المشترك، لا سيما من خلال ما تسمح به للسكان من مشاركة في تخصيص كل أو بعض الموارد العمومية المتوفرة أو إشراكهم في القرارات المتعلقة بهذا التخصيص ، ومنه تتسنى مشاركتهم الفعلية في ترتيب الأولويات وتوجيه الأموال العمومية للمشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات الإقليم التنموية، لذلك، فللميزانية التشاركية العديد من المزايا والأهداف التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التنمية الشاملة المحلية والوطنية.

الكلمات المفتاحية:

ميزانية تشاركية؛ ديمقراطية تشاركية؛ القرار المشترك؛ جماعات محلية؛ تنمية شاملة.

Abstract

This study aims to shed light on one of the most important measures in reforming local communities in order to achieve comprehensive development. This is related to the participatory budget mechanism as one of the most recent mechanisms of participatory democracy for joint development decision-making. Especially through what it allows the population to participate in allocating all or some of the available public resources, and thus their actual participation in

setting priorities and directing public funds to projects that are most responsive to the development needs of the region. Therefore, the participatory budget has many advantages and objectives that directly or indirectly affect the comprehensive local and national development.

Key words: Participatory budget; Participatory democracy; Co-decision; Local communities; Inclusive development.

مقدمة:

لم تعد مسؤولية تحقيق التنمية الشاملة في تصورها وتخطيطها وتنفيذها حكرا على الدولة وحدها، بل أصبحت مسؤولية مشتركة بين عديد الجهات الفاعلة ، لا سيما على المستوى المحلي، حيث أصبحت تتقاسمها خاصة مع المواطنات والمواطنين وممثليهم المنتخبين والموظفين والتقنيين وكذا المجتمع المدني.

يتطلب هذا الدور الجديد لمختلف الفاعلين العمل وفق مقاربة تشاركية لتحقيق مختلف العمليات المتعلقة بالتنمية وتحسين إطار الحياة، لذلك ، كان من الضروري إيجاد أرضية جديدة تقوم على آليات عمل مشتركة لصنع القرار، تحل محل الآليات التقليدية التي كانت تكرس الاستئثار بالقرار التنموي في تصوره وتجسيده، وتخرجه من مستواه العمودي ذو الصبغة الهرمية إلى مستوى أفقي ذو صبغة تشاركية.

إن هذه المقاربة التشاركية الجديدة تخرج القرار التنموي من أطر الديمقراطية التمثيلية لترتقي به إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية ، حيث بدأ هذا المفهوم الأخير يفرض نفسه شيا فشيئا في الخطاب الرسمي الجزائري، وحتى على مستوى النصوص القانونية ومنها النص الدستوري.

في هذا الصدد، تعتبر الميزانية التشاركية من أبرز آليات الديمقراطية التشاركية، حيث تسمح للسكان بالمشاركة الملموسة في الشؤون العامة من خلال مشاركتهم في وضع خطط لبرامج ومشاريع عمومية، وأيضا الإشراف عليها ومراقبة تنفيذها، لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الميزانية التشاركية كأحدث الآليات لصنع القرار التنموي المشترك، واستنباط تجليات علاقتها بالتنمية الشاملة تأثيرا وتأثرا ، وكذا الوقوف على آليات ومتطلبات تجسيدها في الجزائر، ومنه الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستعانة بها لاعتمادها ضمن سلسلة إصلاح الجماعات المحلية، وتفعيل العمل بها لا سيما على المستوى المحلي.

في هذا الإطار، ارتأت الباحثة أن تكون إشكالية المداخلة كالآتي:

الملتقى الوطني: إصلاح الجماعات المحلية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة

" ما مدى حتمية اعتماد الميزانية التشاركية في إصلاح الجماعات المحلية؟، وما هي متطلبات تفعيلها وتجسيدها تحقيقا للتنمية الشاملة في الجزائر؟"

تقتضي معالجة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار النظري والتطبيقي للميزانية التشاركية وتحليل العلاقة بينها وبين التنمية الشاملة، وكذا تحليل آليات وكيفيات تفعيلها وتجسيدها وفق ما تضمنه الإطار الدستوري والقانوني للجماعات المحلية في الجزائر وفي بعض التجارب الدولية في هذا الشأن ، ومنه واستنتاج مدى تثمينها من قبل المشرع الجزائري، ومدى مساهمة تجسيدها على أرض الواقع في تحقيق فعالية جهود التنمية الشاملة في البلاد.

إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تقتضي التطرق إلى "الميزانية التشاركية والتنمية الشاملة – علاقة التأثير والتأثّر– " في مطلب أول ، ثم التعرف على "متطلبات تفعيل وتجسيد الميزانية التشاركية في إصلاح الجماعات المحلية" في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول: الميزانية التشاركية والتنمية الشاملة: علاقة التأثير والتأثّر

إن علاقة التنمية الشاملة بالميزانية التشاركية علاقة مؤكّدة من الناحية المفاهيمية، لاسيما بعد إقرار الحق في التنمية الذي يعطي لجميع الأفراد والشعوب الحق في الإسهام والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتمتع بها (الفرع الأول)، وعلاقتهما جلية أيضا من حيث مستويات الميزانية التشاركية وأهدافها التنموية التي تصبو إلى تحقيقها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تجليات العلاقة المفاهيمية للميزانية التشاركية والتنمية الشاملة

إن محاولة استجلاء العلاقة المفاهيمية بين الميزاينية التشاركية و التنمية الشاملة تقتضي الوقوف (أولا) الإطار المفاهيمي للدراسة، ثم التطرق لهذه العلاقة من حيث أنواع الميزانية التشاركية ومقاربتها للتنمية الشاملة (ثانيا).

أولا– مفاهيم الميزانية التشاركية والتنمية الشاملة

يتناول هذا العنصر مفاهيم الميزانية التشاركية من جهة، والتنمية الشاملة من جهة أخرى.

1– الميزانية التشاركية

تعود بدايات ظهور الميزانية التشاركية إلى نهاية الثمانينات ، في عدد قليل من المدن البرازيلية (لاسيما مدينة بورتو أليغري)، وخلال التسعينيات، انتشرت هذه الآلية على نطاق واسع في البرازيل التي تعد من

بين الدول الأولى من حيث كثافة الميزانيات التشاركية في العالم، خاصة إذا لم يؤخذ في الاعتبار الحالات التي تكون فيها الميزانية التشاركية التزامًا مفروضا بالقانون [1].

تمثل الميزانية التشاركية أداة لتحقيق العصرنة والاستقرار والتن مية المستدامة تحت كنف العدل والمساواة لينتقل الانشغال العام من تحقيق الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية فعلية بالتسيير والإدارة [2]، حيث تسمح للمواطنين غير المنتخبين بالمشاركة في تخطيط وتصور أو توزيع الموارد المالية العمومية [3].

وقد عرّف البعض الميزانية التشاركية بأنها "مسلسل ديمقراطي تضميني ومستمر، يشرك السكان في تحديد جزء من الاستثمارات العمومية، ويمتد على أساس الدورة الزمنية لميزانية الجماعة ويسمح للسكان بالمشاركة الملموسة في الشؤون العامة (تحديد أشكال المشاركة، اقتراح مشاريع التصويت، تنفيذ المشاريع، وتتبعها وتقييمها، تقييم المسلسل برمته"[4].

فإذن، يمكن القول أن الميزانية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية هي آلية دورية للتخطيط والتصور التشاركي لمشاريع الجماعات المعنية، وكذا تنفيذها ومتابعتها، وذلك للاستفادة من ثمارها التنموية بشكل متساوٍ وأكثر جودة.

2- التنمية الشاملة

التنمية ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة للوصول إلى مجتمع الرفاهية، وهي مسألة نسبية ودائمة التغيير وأهدافها تتغير وفقا لاحتياجات المجتمع وما هو ممكن التحقيق، لذلك يصعب تعريفها تعريفا دقيقا، ومع ذلك هناك من عرّفها: "التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، كما أنها أيضا بناء للإنسان وتحريرا له وتطويرا لكفاءته وإطلاق لقدراته للعمل

---

[1]- Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Les budgets participatifs dans le monde, Une étude transnationale, in: Dialog Global, Service pour les Communes du Monde, Allemagne, N° 25, décembre 2014, p 10.

[2]- هبة خماري، دراجي كريمو، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية- دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2017/ 2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2021، ص 256.

[3] - Yves Broussolle, Les budgets participatifs, Gestion & Finances Publiques, Lavoisier, France, N° 3, 2019, p 33.

[4]- عبد الله حراسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، المملكة المغربية، يوليوز 2017، ص 17.

والبناء، والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[1].

كما عرّفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن ديباجة إعلان الحق في التنمية بأنها: "التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[2].

الملاحظ من خلال هذا التعريف الأخير، أنه يؤكد على أن التنمية تتحقق بتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية محورها الإنسان، بمعنى الاعتراف للإنسان بالحق في التنمية[3]، حيث اهتمت فيه، بصورة خاصة، بمشاركة الإنسان في تحقيقها، وهو ما أكدته المادة 2 من الإعلان المذكور: "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه".

كما أكدّ الإعلان، في هذا الصدد، على واجب الدول في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية لا سيما من خلال تشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية[4].

من جهته؛ أكد المؤسس الدستوري الجزائري سيره نحو هذا التوجه التشاركي في تحقيق التنمية، وذلك في مواضع متعدد من الدستور [5] – صراحة أو ضمنا– بدءا بالديباجة التي نص فيها على: " فالشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة، والمحافظة على تقاليده في التضامن والعدل، واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، في عالم اليوم و الغد"، إلى المادة 10

[1]– سعد بشاينية، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2003، ص 34.

[2]– إعلان الحق في التنمية، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 41/ 128 المؤرخ في 3 ديسمبر 1986، الأمم المتحدة، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحق في التنمية، صحيفة رقم 37، نيويورك وجنيف، 2016، ص 24 الرابط: (https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FSheet37_RtD_AR.pdf)، اطلع عليه بتاريخ، 2023/02/10.

[3]– يعرف هذا الحق بأنه" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشار كة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً." أنظر: الأمم المتحدة، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم 37، مرجع نفسه، ص 26.

[4]– المادة 8 في فقرتها الثانية من إعلان الحق في التنمية، مرجع نفسه.

[5]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20– 442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج رعدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2020.

منه التي تنص على: " تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، وكذا المادة 35 منه التي تنص على: " تستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية".

إذن التنمية الشاملة هي التنمية التي يشارك فيها الأفراد وينتفعون بثمارها التي تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وقد خص المشرع الجزائري الجماعات المحلية بدور بارز في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها ، حيث تساهم البلدية ، بصفة خاصة ، في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه [1]، لا سيما عن طريق المجلس الشعبي البلدي الذي من اختصاصاته إعداد برامجه التنموية السنوية والمتعددة السنوات، تماشيا مع عهدته الانتخابية، أي وضع خارطة طريق تنموية مستقبلية موافقة لعهدة المجلس، يصادق على تنفيذها في إطار القانون والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية [2]، كما يشارك في إجراءات إعداد تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها [3]، ويبادر بكل عملية، ويتخذ أي إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي[4].

من جهتها تمارس الولاية ، من خلال مجلسها المنتخب ، جميع أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة ، وتساهم في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية الاجتماعية، حيث يقوم بتقديم المساعدة للبلديات و يبادر بكل أعمال التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، كما يقوم ، على عاتق ميزانية الولاية ، بكل الأعمال التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانجاز المعالم التذكارية بالتعاون مع البلديات[5].

---

[1]– الفقرة 2 من المادة 3 من القانون رقم 11– 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37 الصادرة في 03 جويلية سنة 2011، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 21–13، مؤرخ في 31 غشت سنة 2021، ج ر عدد 67 الصادرة في 31 غشت سنة 2021.

[2]– المادة 107 من القانون رقم 11– 10 المعدل والمتمم، نفسه.

[3]– المادة 108 من القانون رقم 11– 10 المعدل والمتمم، نفسه.

[4]– المادة 111 من القانون رقم 11– 10 المعدل والمتمم، نفسه.

[5]– انظر: المواد من 73 إلى 101 من القانون رقم 12– 07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، ج ر عدد 12 الصادرة في 29 فبراير سنة 2012.

من ثم، تعتبر المشاركة أمرا لازما في التنمية، ولذلك فكل التدابير والآليات التي تفعّلها وتحققها هي ضرورية بدورها لتحقيق التنمية، إذ يمكن أن تندرج، في هذا الإطار، آلية الميزانية التشاركية كآلية تسمح للمواطنين بالمشاركة في تصور المشاريع التنموية وتخطيطها ومتابعة آثارها.

ثانيا: أنواع الميزانية التشاركية ومقاربتها للتنمية الشاملة

الميزانية التشاركية هي آلية حديثة جدا للقرار المشترك، وفي الحقيقة لا يوجد مستوى واحد للميزانية التشاركية بل هناك مستويات متعددة تتعدد في تطبيقها ومقاربتها للتنمية المحلية بحسب الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، وكذا بحسب الخصوصيات المحلية للجماعة الإقليمية المعنية وإكراهاتها المالية وظروفها الاجتماعية، حيث يمكن أن تشمل هذه الأنواع نوع واحد أو أكثر من المقاربات الآتية[1]:

1- المقاربة المحلية: أي أن الميزانية التشاركية تنصب على بعض المناطق ذات الأولوية داخل إقليم الجماعة المحلية دون بقية إقليم هذه الجماعة، حيث يتم تحديد مشاريع خاصة بهذه المناطق دون غيرها: كالمدن العتيقة ومناطق السكن الفوضوي وغيرها.

2- المقاربة الاجتماعية: تستهدف إدماج بعض فئات المجتمع أو بعض الفاعلين في الحياة الديمقراطية المحلية، بحيث يكون اقتراح هذه الفئات لمشاريع تستجيب لحاجياتها وانشغالاتها الخاصة: كالشباب، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأشخاص المسنين، المهاجرين وغيرهم.

3- المقاربة الموضوعية: أن تتعلق الميزانية التشاركية بمواضيع محددة مسبقا، حيث تندرج اقتراحات المشاريع من طرف المشاركين ضمن هذه المواضيع حصرا، كالطرق، البيئة.

الفرع الثاني: تأثير الميزانية التشاركية في التنمية الشاملة للجماعات المحلية

إن المزايا التي تحققها المنهجية التشاركية، لاسيما بإغناء التفكير والتشخيص، من خلال الحصول على معلومات متنوعة وتقديم تحليلات متمايزة عن الوضعية، بالإضافة إلى بلورة تصور مشترك للفاعلين حولها وظروف عيش السكان بصورة شاملة [2]، يفرض اعتمادها كمنهجية لتطوير طرق التدخل القريبة أكثر من حاجات المواطنين التنموية.

---

[1]- عبد الله حراسي، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

[2]- سناء حمر الراس، التدبير المالي الترابي بين إكراهات الواقع ومتطلبات الحكامة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2016-2017، ص ص 188 – 189.

تقدم الميزانية التشاركية العديد من المزايا والأهداف التي لها تأثير، مباشر أو غير مباشر، على التنمية الشاملة المحلية والوطنية، حيث يمكن إجمالها في:

أولا- دمقرطة الديمقراطية « démocratiser la démocratie»

هو هدف سياسي يتعلق من جهة بمشاركة القاعدة وإشراك الطبقات الشعبية المستبعدة والمهمشة، ومن جهة أخرى، يتعلق بمحاربة المحسوبية [1]، وهي جانب مهم من العلاقات بين المجتمع المدني والسياسيين ، فمن ميزات الموازنة التشاركية أنها تساعد على مكافحة الفساد ، وهي أيضًا وسيلة لمحاربة المحسوبية بشكل فعّال، في الواقع، تتطلب المداولات والمفاوضات التي تجري في الأماكن العامة الخاصة بالميزانية التشاركية حوارًا أفقيًا بين المواطنين ، ولم تعد تعتمد فقط على التبادلات الرأسية "الخاصة" بين السياسيين والناخبين، حيث يكون التغيير جذريًا وتميل المحسوبية إلى الاختفاء لاسيما عندما تكون هناك ميزانية تشاركية "حقيقية"، أي عندما لا يكون نظام المشاركة استشاريًا فقط وعندما تكون الاستثمارات التي تمت مناقشتها مهمة[2].

ثانيا- عقلنة النفقات وتحسين جودة المرافق العمومية

السماح للناس بالمشاركة في القرارات العامة له بأهمية بالغة في الحفاظ على المال العام ، خاصة في ظل قلة الأموال المتوفرة، حيث تُعدّ الميزانية التشاركية إحدى الطرق لضمان استخدام جيد للمال العام وكذلك لإضفاء الشرعية على الضريبة [3]، إذ تساهم في تجسيد قواعد الحكم الرشيد التي من شأنها القضاء على الفساد وتحسين فعالية السياسات العامة [4]، حيث أن الميزانية التشاركية في علاقة مباشرة مع نوعية الخدمات المقدمة من خلال ما تسمح به من آليات المشاركة في مراحلها المختلفة، حيث يقوم من خلالها المواطنون باختيار البرامج والمشاريع العمومية بشكل مباشر بالمشاركة في وضع الخطط الفنية لهذه البرامج، وأيضا الإشراف عليها ومراقبة تنفيذها، وهذا ما يدفع إلى ضمان توفير تلك الخدمات وفق تصور وَضْعها في البداية ويؤدي إلى جودتها ونجاعتها في النهاية[5].

---

[1] – Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, p 19.

[2] – Ibid, p 44.

[3] – Yves Broussolle, Op.Cit, p 34.

[4] – Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, p 19.

[5] – عادل إنزارن، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 (الحاج لخضر)، المجلد السادس، العدد الأول، جانفي 2019، ص 437.

من ثمّ، فهذه الآلية تنسجم مع مقتضيات الحوكمة المحلية الرشيدة بمساهمتها في المطابقة بين النفقات العمومية والحاجات، إذ تتيح الفرصة للمواطنين للمشاركة في ترتيب الأولويات وتوجيه الأموال العمومية للمشاريع – خاصة المتعلقة بالجماعات المحلية – نحو تلك الأكثر استجابة للاحتياجات الفعلية للإقليم التنموية، كما يضمن ذلك شفافية العمليات المالية المتعلقة بهذه الميزانية.

ثالثا– بناء الترابط الاجتماعي وتقوية المواطنة

هو هدف اجتماعي مفاده تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف العيش بتوجيه الأولويات لصالح السكان الأكثر حرمانًا، ولاسيما سكان الضواحي، الذين يتخلفو ن عن ركب التنمية [1] ، حيث أظهرت الدراسات الميدانية في أمريكا اللاتينية ، أن الميزانية التشاركية يمكن أن تصبح أداة قوية لإعادة توزيع الموارد على الفئات الأكثر احتياجا ، حيث لاحظ المراقبون، في الأحياء الفقيرة في بورتو أليغري البرازيلية والمدن الكبيرة الأخرى، التقدم المحرز بفضل هذه الآلية الجديدة، سواء في مجال الإسكان أو التعليم ...، حيث أثبتت أن الأحياء المحرومة هناك قد استفادت بشكل عام من استثمارات أكبر بكثير من الأحياء الثرية في المدينة[2].

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل وتجسيد الميزانية التشاركية في إصلاح الجماعات المحلية

يقتضي تفعيل الميزانية التشاركية وتجسيدها ضمن سلسة إصلاح ميزانية الجماعات المحلية متطلبات قانونية (الفرع الأول) وأخرى موضوعية وإجرائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: متطلبات قانونية: (وجود الإطار القانوني المحفز لتجسيد الميزانية التشاركية)

لقد برز اهتمام المشرع الجزائري بتكريس مظاهر الديمقراطية التشاركية، والتي تعتبر آلية الميزانية التشاركية إحدى مظاهرها العصرية، من خلال النص الدستوري باعتباره أسمى النصوص في الدولة، حيث يقع على عاتق الدولة التزام ا بتشجيعها وفق ما ينص عليه الدستور في آخر تعديل له سنة 2020: " تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني"[3].

في هذا الصدد، يلاحظ أن المؤسس الدستوري استخدم مصطلح "الديمقراطية التشاركية"، وهذا المصطلح الأخير غالبًا ما يستخدم "كشعار" لوصف الآليات التي تشرك المواطنين غير المنتخبين بطريقة أو بأخرى

[1] – Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, p 19.

[2] – Ibid, p 45.

[3] – المادة 16 من الدستور.

في عملية صنع القرار، حتى عندما يتعلق الأمر بإجراءات التشاور البسيطة، أي الحالات التي يكون فيها السكان غير المنتخبين (وربما ممثلوهم) يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار بحكم الواقع، حتى لو كان القرار السياسي النهائي بحكم القانون ملكًا للممثلين المنتخبين، حيث تشير الديمقراطية التشاركية، إلى مفهوم الميزانية التشاركية، فضلا عن آليات أخرى لمشاركة المواطنين كالجمعيات مثلا.

في نموذج الميزانية التشاركية الذي يندرج في إطار الديمقراطية التشاركية، عادة ما يكون للمشاركة آثار حقيقية على العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، خاصة من زاوية العدالة الاجتماعية، حيث تساهم القوة التعاونية للمجتمع المدني مع الإرادة السياسية للحكومة في قلب الأولويات لصالح الفئات الهشة والأحياء المهمشة والفقيرة، وبالتالي يكون هناك تحول في المنطق والتوجه العام لتوزيع الموارد ، لكن قد يكون أكبر تحدي يواجهها هو ضرورة وجود إرادة سياسية قوية وأيضا مجتمع مدني مهيكل ومستقل، وعلى استعداد للتعاون مع الحكومات المحلية[1].

أما على مستوى النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، فقانون البلدية مثلا يحتوي على نصوص عديدة تمثل الأطر العامة لتكريس آلية الميزانية التشاركية، لا سيما المادة 2 منه التي تنص على: "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

كما عنون المشرع الباب الثالث من قانون البلدية بـ: "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، حيث تشكل موادهإطارا لمنهجية تشاركية في الإنتاج المشترك للقرار، لا سيما عندما نص على: " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة"[2].

ونصّه كذلك على : " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين و حثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"[3].

---

[1] – Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, pp 16– 18.

[2] – لا سيما الفقرات 1، 2 و 3 من المادة 11 من القانون رقم 11– 10 المعدل والمتمم، السابق الذكر.

[3] – الفقرة 1 من المادة 12 من القانون رقم 11– 10 المعدل والمتمم، السابق الذكر.

الملاحظ على المشرع في هذا الإطار أنه استخدم مصطلحات "الديمقراطية المحلية" و"التسيير الجواري"، وهي مفاهيم ترتكز على "القرب"، والقرب يفهم من ناحيتان، الناحية الجغرافية وكذ ا ناحية الاتصال بين المواطنين والإدارة والسلطات المحلية.

تستند الديمقراطية الجوارية إلى "الاستماع الانتقائي"، بمعنى أنه حتى لو كانت هناك مساحات تسمح للمواطنين بالالتقاء والنقاش فيما بينهم، فإن المسؤولين المنتخبين يحتفظون، من بين المقترحات، بما يعتبرونه أكثر توافقًا مع السياسات العامة وتوجهات الميزانية التي يفضلونها [1].

الميزانيات التشاركية المستوحاة من الديمقراطية المحلية أو الجوارية معظمها يبدأ بشكل أساسي من أعلى إلى أسفل، وهو نموذج يستهدف في المقام الأول ويجتذب المواطنين المتطوعين، على الرغم من أن الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية تعلب في كثير من الأحيان دورًا غير رسمي لا يستهان به، ويلجأ منظمو الميزانيات التشاركية أحيانًا، من أجل إشراك المواطنين، إلى القرعة لدعوة السكان للمشاركة في لجان الميزانية[2].

تتمثل نقاط القوة الرئيسية لهذا النموذج في جانبين: تحسين الاتصال بين المواطنين وصناع القرار من جهة، والديناميكية التي يمكن أن تضفيها على النسيج الاجتماعي المحلي من جهة أخرى ، لكن يكمن ضعفها في الجانب التقديري لـ "الاستماع الانتقائي" الذي يم لكه صناع القرار في مواجهة الأفكار المنبثقة عن الطبقات الشعبية، كما تبرز الصعوبة الرئيسية في هذا النموذج في الحاجة إلى ربط المشاركة الفعلية بصنع القرار، حيث أن تُظهر النماذج الاستشارية البحتة هشاشة أكبر بسبب الفجوة بين التوقعات والنتائج الملموسة التي يتم الحصول عليها، يضاف إلى ذلك صعوبة الربط بين القرب وعصرنة وتحديث الدولة خارج نطاق الجوار [3].

من خلال ما سبق، يُستنتج رغبة المشرع الجزائري في الانتقال من نموذج الديمقراطية المحلية التي يكرسها قانون البلدية والقائمة على مفهوم الجوارية والقرب، التي لا تتحقق بحق إلا في البلدان التي تتمتع فيها الحكومات المحلية بسلطة حقيقية، لكن في ظل ثقافة سياسية تتميز بمنطق مركزي سيبقي دورها هذا هامشيًا، إلى الانتقال إلى نموذج الديمقراطية التشاركية المكرس بنص المادة 16 من الدستور، بحيث ينتج عن هذا الأخير تحول في المنطق العام لتوزيع الموارد داخل الدولة بأن توجه نحو الفئات الأكثر حاجة إليها، لا سيما إذا كان بالتعاون والمشاركة الفعالة لمجتمع مدني مستقل ومهيكل في صنع القرار

[1] – Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, p 18.

[2] – Ibidem.

[3] – Ibid, p 19.

التنموي، وبمثل هذا النص الدستوري يتشكل إطار دستوري أمثل لتكريس وتجسيد الميزانية التشاركية، في انتظار تعديل قانون الجماعات المحلية والذي يؤمل أن يواكب هذا التوجه.

الفرع الثاني: متطلبات موضوعية وإجرائية: (معايير ومراحل تجسيد الميزانية التشاركية)

الميزانية التشاركية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لممارسة الديمقراطية المباشرة ينظر إليها من زاوية الأهداف التي ستحققها، وباعتبار – الميزانية التشاركية – ابتكارا حديثا تتداخل فيها مجموعة من العوامل الإدارية والمالية والاجتماعية، فإن تجسيدها في الواقع يحتاج مراحل تدريجية حتى تنضج التجربة، وعليه يستحسن تنزيلها على المدى المتوسط[1]، حيث يجب أن يخضع تجسيدها إلى معايير ومراحل كالآتي:

أولا- معايير الميزانيات التشاركية:

تتحدد الميزانيات التشاركية ، باعتبارها آلية تسمح لـلمواطنين غير المنتخبين بالمشاركة في تحديد و/أو تخصيص الأموال العامة ، وفق خمسة معايير رئيسة تميزها عن الأنماط الأخرى لمشاركة المواطنين، وتلخص هذه المعايير كالآتي[2]:

1- مناقشة الترتيبات المالية المتعلقة بالميزانية (الميزانيات التشاركية تدير موارد محدودة) يمكن لجميع الآليات التشاركية معالجة القضايا المالية (على سبيل المثال، أي نظام تشاركي متعلق بالتخطيط الحضري سيكون له تأثير على التكاليف إذا ما تم توسيع نطاق المشاريع أو خفضها، لكن في الميزانية التشاركية، فإن العملية التشاركية تتعلق أساسًا بكيفية استخدام ميزانية محدودة ، حيث لا تشكل الميزانية التشاركية غلافا ماليا إضافيا، بل تشكل نسبة مئوية من غلاف الاستثمار المحدد مسبقًا ، فـالتكاليف الإضافية الوحيدة هي تكاليف الاتصال والإجراءات[3].

2- يجب أن تشمل آلية الميزانية التشاركية على نطاق المدينة أو نطاق الدائرة أو قطاع لامركزي يتضمن مجلسًا منتخبًا له سلطاته الإدارية والمالية الخاصة (نطاق الحي وحده لن يكون كافياً حيث أن المواطنين سيكون لديهم إمكانية تحديد المبلغ المخصص لمشروع ما على مستوى الحي، لكن ليس لديهم أي تأثير على المشاريع على نطاق أوسع.

---

[1]- هبة خماري، دراجي كريمو، مرجع سابق، ص 248.

[2] - Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, pp 10-11.

[3] - Yves Broussolle, Op.Cit, p 33.

3- يجب تكرار هذه الآلية على مر السنين، وبالتالي ، فإن الآلية التشاركية التي كان القصد منها منذ البداية أن تشكل حدثًا واحدًا لن تكون ميزانية تشاركية ، فلا يمكن اعتبار الاجتماع أو الاستفتاء لمرة واحدة حول القضايا المالية بمثابة ميزانية تشاركية.

4- يجب أن تستند العملية إلى شكل من أشكال المداولات العامة في اجتماعات أو منتديات محددة، أي أنه لا تكفي دعوة المواطنين لمناقشة الميزانيات في مجلس محلي أو برلمان ، لأن الميزانية التشاركية يجب أن تشمل مؤسسات محددة وبالتالي تمثل فضاء عاما جديدا، كما تتطلب الميزانية التشاركية أيضا ح دا أدنى من المداولات، لذلك لا يعتبر الاستفسار البسيط في قضايا الميزانية بمثابة ميزانية تشاركية، لأنه لن يكون هناك اتصال بين المواطنين فيما بينهم، ومع ذلك، فللمداولات في سياق الميزانية التشاركية لا تؤدي بالضرورة مباشرة إلى اتخاذ القرار.

5- لكي تعكس نتيجة العملية الإرادة العامة حقا، يجب إعطاء الحد الأدنى من المساءلة لمختلف الفاعلين في العملية، بحيث يجب أن يتحصل المشاركون في الميزانية التشاركية على توضيحات وتعليقات بشأن مصير مقترحاتهم، فعلى المنظمين إبلاغ أصحاب المصلحة بوضعية المشاريع المقترحة من خلال الاجتماعات أو المنشورات.

ثانيا- مراحل وإجراءات تجسيد الميزانية التشاركية

يمر تفعيل الميزانيات التشاركية بمجموعة من المراحل، حيث وصلت بعض التجارب في هذا الصدد إلى الإجراءات الرقمية في تجسيد مشاركة المواطنين في هذه الميزانيات.

1- مراحل تفعيل وتجسيد الميزانية التشاركية

بحسب بعض التجارب الدولية يمر تفعيل الميزانية التشاركية داخل الجماعة المحلية بالمراحل الرئيسة الآتية[1]، والتي قد تختلف بحسب السياق المحلي:

1- المبادرة الرئيسية: قرار من مجلس الجماعة بإخضاع نسبة من ميزانية التجهيز للمشاركة الموطنة.

2- اتفاقية الميزانية التشاركية : تحديد ومراجعة قواعد سير الميزانية التشاركية بطريقة تشاورية من خلال وضع وصف مفصل لكل مرحلها.

[1]- للمزيد من التفصيل والتوسع حول كل مرحلة من هذه المراحل، انظر:
- عبد الله حراسي، مرجع سابق، ص ص 24 إلى 33.

3- المنتديات المواطنة : اقتراح المشاريع من طرف المواطنين بإيصال حاجاتهم في فضاءات تضعها الجماعة المحلية رهن الإشارة.

4- لجنة الميزانية التشاركية: هي لجنة تُحدد مسبقا في مرحلة وضع قواعد الميزانية التشاركية وتضم على الأقل: مندوبي الأحياء، فريق الميزانية التشاركية للجماعة المحلية، المصالح التقنية والمالية للجماعة، فاعلين آخرين (جمعيات، خبراء، مواطنون ...) ، وتتولى تقييم واختيار المقترحات وتعمل على اختيار المشاريع ذات الأولوية على أساس معايير واضحة منها: اختصاص الجماعة المحلية، تكلفة المشروع الذي يجب أن لا يتعدى المبلغ المخصص من طرف الجماعة المحلية لهذه الميزانية، مدة الإنجاز.. .)، لتقوم بعدها بإنجاز بطاقات وصفية لكل مشروع بناء على تقييم تقني ومالي.

5- التصويت : تصويت المواطنين على البرامج المختارة حسب الكيفيات المحددة في قواعد اتفاقية الميزانية التشاركية.

6- المصادقة على الميزانية : من طرف مجلس الجماعة المحلية (إدراج المشاريع في ميزانية الجماعة التي ستنجز في السنة الموالية).

7- التنفيذ: أي إطلاق الأشغال بحسب مبلغ المشروع ، بإبرام صفقات عمومية عند الاقتضاء، و تتم المتابعة التشاركية للأشغال من طرف لجنة الميزانية التشاركية وبعض المواطنين للتأكد من مطابقة الأشغال للمشاريع المقترحة ومن احترام آجال التنفيذ.

8- التقييم: تقييم المشاريع ومسلسل الميزانية التشاركية ككل.

2- المشاركة الرقمية للمواطنين في إعداد الميزانية وتصور التنمية الشاملة

تعتبر زيادة المطالبة بالمشاركة في صنع القرار العام مع فقدان الثقة في المسؤولين المنتخبين في تحقيق المشاريع التي تستجيب لمتطلبات السكان أحد الأسباب الرئيسة التي تحتم تطوير الميزانيات التشاركية [1]، إذ تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم لجعل الميزانيات التشاركية أكثر ابتكارًا وجاذبية وفعالية، حيث يمكن تمييز ستة مجالات رئيسة تَستخدم فيها الميزانيات التشاركية التقنيات الرقمية، وهي [2]:

[1] - Yves Broussolle, Op.Cit, p 34.

[2] - Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Op.Cit, pp 10-11.

1 – استخدام التقنيات الرقمية لجمع مقترحات الم يزانيات التشاركية، حيث يمكن أن تستخد م هذه الآلية الحديثة في جمع تصور المواطنين للتنمية الشاملة على المستويات القريبة والمتوسطة والبعيدة[1].

2 – استخدام التقنيات الرقمية لتشجيع مشاركة المواطنين: كانت المحاولات الأولى للمشاركة عبر الإنترنت عبارة عن دعوات بالبريد الإلكتروني تم إرسالها إلى المنظمات والمواطنين المسجلين بالفعل كمجموعات مستهدفة لخدمات أخرى، ثم تمت دعوة الجمهور عن طريق الرسائل القصيرة للمشاركة، غالبًا ما تكون شبكات التواصل الاجتماعي هي الطريقة الأولى لإشراك المواطنين خاصة الشباب منهم.

3– استخدام الشبكات الرقمية للنقاش بين المواطنين: يمكن أن تسمح منتديات النقاش عبر الإنترنت (غير المتزامنة) والدردشات (المتزامنة)، وشبكات التواصل الاجتماعي بتفاعل أكبر بين المشاركين في الميزانية التشاركية، وكذلك بين المواطنين وممثليهم، حيث يمكنهم من خلالها التشاور وتقديم مقترحاتهم.

4– التصويت عبر الإنترنت: يمكن القول أنه المجال الأكثر اعتمادًا في سياق الميزانية التشاركية، حيث يمكن أن يكون التصويت عبر الرسائل القصيرة أو التصويت عبر الهاتف، بصفة عامة، يصوت المواطنون عبر الإنترنت لإبداء آرائهم حول المشاريع ذات الأولوية التي تم الإعلان عنها خلال الاجتماعات السابقة، حيث يكون التصويت إما للإشارة إلى الأهمية التي يولونها لمشروع معين، أو للاختيار من قائمة المشاريع التي يرغبون في رؤيتها تتجسد على أرض الواقع.

5– المتابعة والمراقبة عبر الإنترنت: غالبًا ما تُستخدم التقنيات الرقمية لمراقبة عملية الميزانية التشاركية بأكملها، حيث يمكن استخدام التطبيقات للمواطنين لمتابعة مناقشات الميزانية التشاركية على هواتفهم الذكية، كما تهدف الأدوات الأخرى إلى توفير معلومات عبر الإنترنت حول التقدم المحرز في المشاريع المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير العديد من الأدوات الرقمية أو المواقع التي تسمح بمراقبة تنفيذ

[1]– هو ما اعتمدته فعلا حكومة دولة الإمارات، حيث أطلقت في سبتمبر 2020، مشروع مشاركة رقمية ضخم لإشراك شرائح المجتمع المختلفة في تصميم الخمسين عاما القادمة، ويهدف المشروع إلى تمكين فئات المجتمع المختلفة (القطاع العام والقطاع الخاص والمواطنين والمقيمين) من المشاركة في تصميم الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات، وقد أطلقت منصة رقمية "صمم مستقبل الإمارات" لجمع الأفكار التي تسهم في وضع الخطة التنموية للدولة خلال الخمسين عاما القادمة، حيث يطرح الأفراد والمؤسسات أفكارا لمشروعات قومية كبرى تكون ضمن ميزانية الدولة في الأعوام الخمسين القادمة، انظر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط:
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/participatory-federal-budget-process)، اطلع عليه بتاريخ /2023/02/02.

المشاريع المختارة (معلومات عن التكاليف، اسم الشركة المختارة، أسباب التأخير، مستوى إنجاز المشروع)، أو يمكن للمواطنين التسجيل لتلقي حالة المشاريع المختارة عن طريق الرسائل القصيرة.

6- نظرة عامة عبر الإنترنت لتطور الميزانيات التشاركية: طورت العديد من المؤسسات والمنظمات، في السنوات الأخيرة، منصات تمنح لمستخدمي الإنترنت لمحة عامة عن تطور الميزانيات التشاركية، حيث أنشأت المنظمة البرتغالية غير الحكومية In Loco ، بالتعاون مع شركاء آخرين، مرصدًا دوليًا للميزانيات التشاركية، كما في ألمانيا، يوفر موقع www.buergerhaushalt.de، الذي تديره Engagement Global والوكالة الفيدرالية الألمانية للتربية المدنية، خرائط تفصيلية للتقدم المحرز في الميزانيات التشاركية حول العالم.

الخاتمة:

تناولت هذه المداخلة حتمية إصلاح ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر من خلال اعتماد نموذج الميزانية التشاركية تحقيقا للتنمية الشاملة، حيث لوحظ اهتمام المشرع الجزائري بتكريس المقاربة التشاركية في صنع القرار التنموي المحلي، لا سيما من خلال التكريس الدستوري والقانوني لتمثيل ومشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية و التأكيد على تقوية الحوار بين السلطات والمجتمع المدني والمواطنين من أجل تماسك اجتماعي أفضل في إطار الديمقراطية التشاركية ، لكن هذا الاهتمام ما يزال يحتاج مزيدا من الإصلاحات للوصول إلى النموذج المنشود في بناء القرار المشترك، وعليه تُقدم التوصيات الآتية لتفعيل وتجسيد أفضل للميزانية التشاركية:

- ضرورة النص القانوني الصريح على اعتماد الميزانية التشاركية كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية المحلية ضمن إصلاح الجماعات المحلية، و جعلها التزاما يفرضه القانون.

- ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة ، وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات ، وتدابير تشريعية بإقراره صراحة في النص الدستوري كحق من حقوق المواطن الجزائري.

- ضرورة تحديد وتأطير الآليات المؤسساتية للمشاركة الميزانية على غرار منتديات المواطنة أو مجالس المواطنين لأهميتها الخاصة في تفعيل الحوار والمشاركة.

الملتقى الوطني: إصلاح الجماعات المحلية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة

– يجب إبداء الممثلين المنتخبين تعاونهم مع الفاعلين الآخرين في الميزانية التشاركية بتمكينهم الفعلي من اقتراح المشاريع ومناقشتها والتصويت عليها ومتابعتها في إطار الآليات المرصودة لذلك مع ضرورة تجاوز الطابع الاستشاري المحض لهذه العملية.

– ضرورة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الميزانيات التشاركية وجعلها أكثر ابتكارًا وجاذبية وفعالية ، وذلك في جميع مراحلها منذ اقتراح المشاريع التشاركية مرورا بالنقاش حولها (مع الاحتفاظ بشكل خاص بالاجتماعات العامة والمباشرة الحضورية)، وكذا التصويت على الميزانية، ووصولا إلى مراقبة ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع،

– إطلاق منصة رقمية لجمع الأفكار لمشروعات قومية كبرى تكون ضمن ميزانيات الدولة القادمة، بحيث تسلهم هذه الأفكار في وضع الخطة التنموية الشاملة للدولة الجزائرية لسنوات قادمة بإذن الله.

قائمة المراجع:

1- النصوص القانونية

– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20- 442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر عدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2020.

– القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37 الصادرة في 03 جويلية سنة 2011، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 21-13، مؤرخ في 31 غشت سنة 2021، ج ر عدد 67 الصادرة في 31 غشت سنة 2021.

– القانون رقم 12- 07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، ج ر عدد 12 الصادرة في 29 فبراير سنة 2012.

2- المواثيق الدولية

– إعلان الحق في التنمية، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 41/ 128 المؤرخ في 3 ديسمبر 1986، الأمم المتحدة، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحق في التنمية، صحيفة رقم 37، نيويورك وجنيف، 2016:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FSheet37_RtD_AR.pdf)، اطلع عليه بتاريخ، 2023/02/10.

3- المؤلفات

أ- باللغة العربية

- عبد الله حراسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، المملكة المغربية، يوليوز 2017.

ب- باللغة الأجنبية

-Yves Sintomer, Carsten Herzberg et Giovanni Allegretti, Les budgets participatifs dans le monde, Une étude transnationale, in: Dialog Global, Service pour les Communes du Monde, Allemagne, N° 25, décembre 2014.

4- المقالات

أ -باللغة العربية

- سعد بشاينية، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2003.

- عادل إنزارن، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 (الحاج لخضر)، المجلد السادس، العدد الأول، جانفي 2019.

- هبة خماري، دراجي كريمو، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية- دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2017/ 2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2021.

ب- باللغة الأجنبية

-Yves Broussolle, Les budgets participatifs, Gestion & Finances Publiques, Lavoisier, France, N° 3, 2019.

5- الأطروحات:

- سناء حمر الراس، التدبير المالي الترابي بين إكراهات الواقع ومتطلبات الحكامة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2016- 2017.

6- المواقع الإلكترونية

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط:
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/participatory-federal-budget-process ، اطلع عليه بتاريخ 2023/02/02/.